

المجتمع اللبناني في زمن الحرب: 1975 - 1990 تغير السلوكيات وأنماط العيش

د. عبد الروؤف سنو
أستاذ في الجامعة اللبنانية

أدت الحرب اللبنانية وما رافقها من عمليات قتل وتدمير وهجرة وتهجير إلى حدوث تغييرات كبيرة ونوعية في الديموغرافيا والبنى الاجتماعية والعقلية وسلوكيات المواطنين. كما أصابت المواطنين في أرزاقهم وأصولهم المادية وقضت على مركزية السوق الداخلية، وأدت إلى متغيرات على صعيد الهرم الاجتماعي وتوزيع الثروة. فاختفت الطبقة الوسطى القديمة، وظهرت على الساحة طبقة أغنياء الحرب من القوى الميليشياوية والحزبية، فيما أصبح الفقراء أشد فقراً. كما أفرزت الحرب واقعاً ثقافياً طائفياً عكس إيديولوجيات الصراع المتضاربة وأثر بعمق في التربية والتكوين المعرفي على أرضية فقدان حس الانتماء إلى وطن واحد لجميع أبنائه.

سقوط مقولة التعايش الطائفي

كانت أولى إفرزات الحرب أنها أسقطت مقولة "التعايش المشترك" التي تغنى بها اللبنانيون على الدوام، بعدما انقطع الحوار بين اللبنانيين واحتكموا إلى السلاح، وتعطلت قنوات الاتصال الاقتصادية فيما بينهم، وحدث انشطار مجتمعي على أساس طائفي - مذهبي ناتج عن مشاريع التقسيم وحركة التهجير القسري والنزوح داخل البلاد. فكان سقوط مقولة "التعايش" أكثر عمقاً على جيل الحرب من الطوائف المتنافسة، الذي لم يتسن له حتى الالتقاء على أية من قواسم "العيش" الماضية. لقد كان "الأخر" بالنسبة لكل فريق هو ذلك "العدو" و"المجهول" و"المختلف" دينياً وفكرياً وثقافياً.

على الصعيد السياسي، أدت الحرب إلى سقوط "الميثاق الوطني" الذي حكم علاقات الطوائف اللبنانية منذ عام 1943 على أساس "ديمقراطية توافقية" تقوم على توزيع السلطة والمناصب على أساس نسبي بين الطوائف، وأن تكون الرئاسات الأولى والثانية والثالثة على التوالي من نصيب الموارنة والشيعية والسنة. وكان أكبر عيب في الصيغة المذكورة أنها مكنت الموارنة من فرض هيمنتهم على الدولة ومؤسساتها، عبر حصولهم على نسبة 6 إلى 5 من مقاعد المجلس النيابي ومجلس الوزراء، فضلاً على احتكار مناصب نافذة وحساسة في السلطة. من هنا، عاش لبنان طوال سنوات الحرب من دون صيغة للتعايش، بعدما فشلت كل محاولات التوافق المحلي على حل سلمي للأزمة اللبنانية، وكذلك الوساطات العربية والدولية في هذا الشأن.

وعلى خط مواز، تراجع مستوى العلاقات الاجتماعية بين الطوائف إلى مستويات متدنية، بسبب انقطاع التواصل بين أرجاء البلاد، وقيام خطوط التماس الطائفية، وتوقع الطوائف في مناطقها تحت سيطرة الميليشيات والأحزاب التي حملت معها مشاريع لتقسيم الوطن. وهذا ما حتم

التهجير و"التطهير" الطائفيين المرتبطين بمشاريع الكيانات الطائفية والصراعات بين القوى المتنافسة، واختلطا على الدوام بالتهجير الناجم عن الاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب. وقد اضطر بعض السكان إلى الفرار داخل لبنان لأكثر من مرة إلى مناطق أكثر أمناً، فيما استمرت هجرة عائلات بأكملها إلى الخارج طوال الحرب. وقد عدد كل المهجرين والمهاجرين عند توقف الحرب عام 1990 بحوالي 900 ألف نسمة.

أدى التهجير إلى نتائج عديدة، أهمها إعادة التوازن الديموغرافي بين المناطق على أسس طائفية ومذهبية، والهجرة المعاكسة من المدن إلى الريف، وخصوصاً في مراحل الحرب الأولى. كما نتج أيضاً، قيام الميليشيات باستيعاب أعداد كبيرة من المهجرين، ونشوء التجمعات السكنية للمهجرين في بيروت وضواحيها، وخصوصاً في الشقق والمؤسسات المهجورة من قبل أصحابها، أو في الأبنية قيد الإنشاء. ومن المشكلات التي نتجت عن التهجير أيضاً، مسألة تكيفهم مع بيئتهم الجديدة وظهور البطالة الطويلة والمؤقتة فيما بينهم. كما أفرز التهجير ظواهر انطواء وعنف وعدوانية عند المعنيين، فضلاً عن الاستقطاب العائلي والعشائري والمذهبي.

انشطار السوق والمؤسسات

على الصعيد الاقتصادي، أدى تدمير وسط بيروت التجاري وقيام "خطوط التماس" الجغرافية والإيديولوجية إلى تحول الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد طوائفي - مناطقي تمثل قي اللامركزية الاقتصادية، بعدما تكيفت قطاعات الإنتاج (محال ومؤسسات تجارية وصناعية وسياحية) مع مستجدات الحرب واستقرت في المناطق التي تنتمي إليها طائفيًا. كما عمد العديد من المصارف الرئيسية إلى الانتقال من الوسط التجاري إلى الأحياء الداخلية، وسار في سياسة التفرغ. وقد ساهمت هذه التطورات مجتمعة في امتصاص صدمة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الحرب وتحريك عوامل الإنتاج. لكنها أدت أيضاً إلى تهميش دور بيروت كمركز تجاري - خدماتي. وهنا وهناك، قامت أسواق شعبية وازدهرت الحركة العقارية في البلدات والمدن الواقعة على الأطراف أو تلك البعيدة عن مراكز القتال.

وفي ضوء انتشار السوق والانهيار الأمني، بدأ اللبنانيون يعيشون في نظام مؤسستي غريب، عبارة عن "واحد مكرر". فجرى "تفريع" الجامعة اللبنانية ووزارات الدولة ومؤسساتها التي أصبحت تعمل وفق مزاجية البيروقراطية الحكومية والقوى الميليشياوية المهيمنة. كما جرى تقاسم التلفزيون والإذاعة الرسميين، وأصبح هناك مطار في حالات جاهزة لاستقبال الطائرات استكمالاً للتقسيم. وعلى طول الساحل من الأوزاعي حتى صور، ومن الضبية حتى جبيل، نشأت مرفئ غير شرعية تحت سيطرة الميليشيات مستفيدة من تعطل مرفأ بيروت معظم فترات الحرب. وبين عامي 1988 و1990 أصبح للبنان حكومتان قيادتان للجيش. وحده مصرف لبنان سلم من التشطير.

التضخم وانعكاساته الاجتماعية

ترافق مع انخفاض الناتج المحلي وانهيار مالية الدولة وفرار الرساميل إلى الخارج، تراجع في سعر صرف الليرة اللبنانية ونمو التضخم تدريجياً بمعدلات مخيفة وارتفاع الأسعار وتدهور

القوى الشرائية لأصحاب الدخل المحدود، على الرغم من الزيادات المتكررة في الأجور. ومما أفقد المواطن القدرة على التكيف مع الأزمة، اتساع الفجوة بين مرتبه ومتطلبات المعيشة ، هذا على الرغم من كمية الأوراق المالية التي كان عليه أن يحملها عندما كان يحصل شيكاً أو يقبض مرتبه.

وبناءً عليه، اضطر معظم السكان إلى إجراء اقتطاع كبير في مستوى معيشتهم وفي كمية السلع والخدمات ونوعيتها التي اعتادوا عليها. وأصبح الحصول على السلع الحياتية بأسعار "معقولة" هاجساً يومياً لمواجهة رفع الأسعار من قبل التجار والمحتكرين، هذا في الوقت الذي كانت فيه المواد الغذائية المعلبة أو الأدوية الفاسدة أو منتهية الصلاحية تباع للمواطنين دون أي رادع قانوني أو خلقي. وهكذا، بتراجع القوة الشرائية للمواطنين، تغيرت أنماط استهلاك الغذاء. فأصبح الإنفاق عليه بالنسبة للعائلات ذات الدخل الضعيف والمتوسط يوازي نسبة 58% من إنفاقها العام سنة 1988، هذا مع العلم أن كمية غذائها ونوعيته قد هبطت . وهذا يفسر مشكلات سوء التغذية والمجاعة ووفيات الأطفال وسط العديد من الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود. وقد كان هناك كلام كثير يدور في الوسط الاجتماعي، عن تلامذة يذهبون إلى مدارسهم يحملون معهم "سندويشات" فارغة. وتحدثت مصادر موثوقة عن تحول النفايات إلى قوت للفقراء، وتفتشي الأمراض الوبائية، وأمراض القلب والجهاز الرئوي والإسهال بين السكان. هذه الأوضاع، جعلت من اللبنانيين الذين كانوا يفخرون قبل الحرب بـ "المعجزة اللبنانية" وبعنفوانهم ومستوى معيشتهم المرتفع ويتغنون به، أن يتحولوا إلى متسولين للمساعدات الغذائية الدولية التي كانت توزع عليهم، أو قد لا تصل إليهم بناتاً. وحدها الحصة السعودية التي قامت بتوزيعها مؤسسة الحريري عام 1988 هي التي تسلمها المواطنون بحق وكرامة دون إذلال.

انهيار خدمات الدولة، وتكيف المواطنين مع الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية

تذكر دراسات اجتماعية أن الحرب الأهلية فتحت صفحة جديدة في حياة الأسر اللبنانية، التي تكيفت مع الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية المستجدة. فبعد عام 1975، انخفض الإقبال على الزواج وتراجعت نسبة الطلاق والإنجاب والفئة العمرية الفتية، مقابل ازدهار الدعارة والمساكنة وظاهرة الزواج المؤقت واللقطاء. ومن نتائج الحرب هبوط نسبة الذكور وارتفاع نسبة الترميل بين النساء.

ولمواجهة تدهور قوتها الشرائية، اضطرت الأسرة اللبنانية إلى مضاعفة عدد العاملين من أفرادها. كما انتشرت الوظيفة الثانية بالنسبة لموظفي الدولة، وكانت في كل الأحوال على حساب الوظيفة الرسمية. وقد قدرت مصادر رسمية عدد الذين كانوا يعملون فعلياً في إدارات الدولة في السنوات الأخيرة من الحرب بنسبة 15% من الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من خزينة الدولة كما تكيفت الأسر مع إعادة توزيع الدخل عبر المؤسسات الدينية وتفعيل عمل الجمعيات و الروابط العائلية، أو من خلال انضمام أحد أفرادها إلى الميليشيات. إضافة إلى ذلك، تحول اللبنانيون إلى "أطباء" لأنفسهم وحصلوا على الدواء مباشرة من الصيدلية دون "روشتة" الطبيب، وسط تساهل أجهزة الرقابة التابعة لوزارة الصحة، أو بكل بساطة فقدان القدرة على ضبط الأمور.

علاوة على ذلك، اضطر اللبنانيون إلى التخلي عن اقتناء السيارات والمكيفات الجديدة والسلع طويلة الأمد، واستعاضوا عنها بأخرى مستعملة. فحلت السلع المستوردة من الدول العربية والآسيوية وتركيا تدريجياً محل السلع الغربية. كما انتشرت "بسطات" الألبسة الجديدة والمستعملة

على أنواعها في الأسواق المستحدثة وعلى سطوح السيارات أو على أرصفة الشوارع. كما حل الراديو والتلفزيون والفيديو مكان زيارة السينما والمسرح.

كما أدت الحرب إلى انخفاض درجة الاتصال بين اللبنانيين والتخلي تدريجياً عن البذخ وإقامة الحفلات وزيارة المطاعم وحمامات السباحة، أو القيام بالنزهات. فأنحصرت الحفلات والأفراح بالأهل والمقربين، وكذلك الجنازات ومراسم الدفن على أسرة الفقيد. وعند هبوط الليل، اقتصرت الأمسيات على البقاء في الملاجئ أو في المنازل ومشاهدة التلفزيون وأشرطة الفيديو التي راجت، أو زيارة الجيران في الحي الواحد. وأثناء اشتداد القصف، كانت الملاجئ و"سلام" الأبنية وحتى زوايا البيت الأكثر أمناً، هي وسيلة الحماية الوحيدة للذين لا يستطيعون الفرار من جحيم القتال. لقد تحولت الملاجئ إلى مجتمعات صغيرة، دون أن تكون على الدوام وسيلة إنقاذ للمواطنين.

وفي ضوء فلتان السوق وتدهور خدمات الدولة، تعلم اللبنانيون أهمية تخزين الماء والمحروقات والسلع الحياتية من مواد غذائية ومعلبات. كما راجت صناعة الرغيف في المنزل. وقد ساد خلال المرحلة الأولى من الحرب نظام "لجان الأحياء" لمعالجة الأمور الاجتماعية والحياتية، وبعد ذلك، أصبحت هذه الأمور تحت إشراف الميليشيات والأحزاب. إن لجوء المواطن العادي إلى الميليشيات لحل خلاف أو تأمين دواء أو نقل مريض إلى المستشفى أو تقديم الإسعافات اللازمة له، أو حتى الحصول على "ربطة" خبز أو "تنكة" بنزين تجنباً للوقوف في "الصف" قوى من نفوذ الميليشيات في الأزقة والأحياء.

وبسبب انهيار مالية الدولة نتيجة ضعف الجباية واستحواذ الميليشيات على الواردات، وفوق كل شيء، تراجع السعر الخارجي لصرف العملة اللبنانية، انهارت خدمات الدولة الحياتية. وكان على المواطنين أن يعيشوا في نظام تقنين صارم شمل الكهرباء والغاز والماء. كما ساد استعمال "المقوى الكهربائي" وراجت ظاهرة الإضاءة بالشموع و"البطاريات" النقالة، ثم بمصابيح الغاز، وبعد ذلك بواسطة المولدات الكهربائية الخاصة، وأخيراً المولدات الضخمة التي تغذي المشتركين في الحي الواحد. وفي الوقت نفسه، سادت "سرقة" التيار الكهربائي.

وحيث لا توجد مولدات كهربائية كبيرة، كانت مصاعد الأبنية تعمل وفق نظام التقنين الكهربائي المضطرب، مما كان يعرض سلامة المواطنين إلى الخطر. وقد ابتدع البعض نظام "مصاعد يدوية" تعمل بالحبيل والدولاب من على شرفات الأبنية لسحب حاجياتهم. كما راج حفر الآبار الارتوازية للحصول على الماء، وتجارة الماء بالصهاريج، والبريد الداخلي بين المناطق بواسطة الدراجات الآلية. وبسبب انقطاع الهاتف، سرت ظاهرة استعمال أجهزة اللاسلكي وتركيب الهوائي على الشرفات وسطوح الأبنية. وازدهرت أيضاً الصيرفة الجواله والتعامل النقدي بالدولار والشيك وإدارة الشركات والمؤسسات من البيوت السكنية، بعد تجهيزها بالهواتف الدولية و التلكس. وبسبب أعمال القصف والانقطاع شبه الدائم في التيار الكهربائي، ارتفعت أثمان الطوابق السفلية من الأبنية، بيعاً أم إيجاراً. وتحدثت المصادر عن اكتظاظ كبير في عدد أفراد الأسر داخل المسكن الواحد، واختلاط التهجير العفوي مع التهجير المفتعل بقصد السمسرة على أبنية المؤسسات العامة المهجورة وبنيات وشقق مأهولة من قبل أقليات طائفية، أو تلك الجاهزة للبيع وهي قيد الإنشاء.

كما غيرت الحرب من طرق المواصلات القديمة بين المناطق، هذا فضلاً عن دفع المواطنين "الخوات" عند حواجز الميليشيات. وفي الأحياء المباشرة لجبهات القتال، استحدثت مسالك (زواريب)، ووضعت إشارات تحذر الاقتراب من منطقة "القناص". وفي بعض الأحيان، كانت تحجب الرؤية في الشوارع والأزقة عن أعين القناصين بواسطة "شراشف" أو شواذر توضع في عرض الشارع. ولحماية أكثر، استبدل اللبنانيون زجاج نوافذ سكنهم بورق النايلون أو ألواح "المعكس" الخشبية، وحموا شققهم ومحالهم بأبواب حديدية أو سواتر ترابية وحجرية. وبعد فترة على اندلاع الحرب الأهلية، بدأ السكان يعتادون أيضاً على أصوات الرصاص تبادل القصف، حتى أن البعض منهم كان يتباهى بعدم القدرة على النوم في أوقات وقف إطلاق النار دون سماع أشرطة تسجيل لأصوات المعارك الحربية.

وللتجوال في الشوارع ومن منطقة إلى أخرى، كان دليل المواطنين في ذلك "الفلاشات" التي كانت تذيئها وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وتحدد لهم الطرقات "السالكة والآمنة"، أو عكس ذلك. كما كانت هذه "الفلاشات" في الوقت نفسه، دليلهم (= عامل ذعر) لمعرفة تقلب سعر صرف الليرة اللبنانية، ووراء التهافت لاستبدال العملة الوطنية بالدولار الأميركي.

أدب الحرب وسلوكياتها

بسبب الفلتان على كل المستويات من جهة، ونزول الأولاد والبنات إلى ساحة العمل أو انتمائهم إلى الأحزاب والميليشيات من جهة أخرى، فقد الأهل الكثير من قدرتهم على التوجيه والتنشئة. فضعف الأب، وانتقلت سلطته إلى أبنائه العاملين أو "الميليشياويين" حتى أن صيغ اللياقة بين الأبناء والوالدين (= بين الناس أنفسهم أيضاً) افتقدت في كثير من الحالات وحلت محلها تعابير حملت في مضامينها بذور العدوانية والعنف والتمرد. وفي أجواء الصراعات الإيديولوجية، لم يعد اللبنانيون يتكلمون لغة واحدة. فتداخلت النبرات المنطقية والفئوية في الخطابات السياسية والثقافية والإعلامية. كما تم توظيف اللغة والشعر العربي والابتكارات اللغوية واللهجات المحلية في آتون الصراع الطائفي، وظهرت "لغة السلاح" في عبارات الحب والغزل مستوحاة من آلة الحرب المدمرة، كما ازدادت المحولات لنبس القديم وإعادة إحياءه طائفيًا ومنطقيًا لإبراز "التعددية" والتمايز والتعارض بين الجماعات الدينية.

كذلك أثر عنف الكبار بعمق على الأطفال، فأصبح الموت وأشلاء القتلى فرجة لهم، بعدما لبسوا الزي العسكري المرقط "بفخر" ورددوا "الاناشيد العسكرية" المثيرة، ولعبوا "لعبة الحرب" بالمسدسات والرشاشات الحقيقية، كما اظهر ذلك الباحث الدكتور نادر سراج. كما انخرط مسنون في دورة العنف، ولحق بهم "الجنس اللطيف". فتدربت الفتاة على حمل السلاح وشاركت الرجل في القتال وفقدت الكثير من أنوثتها ورقفتها.

ومن اسباب الحرب، ونتائجها أيضاً، "التكاذب الاجتماعي" ففي فترات السلم الفاصلة بين الحروب، كان الناس من مختلف الطوائف والمذاهب والاتجاهات يلتقون معا ويلعبون الحرب ومسببها ويؤكدون على "العيش المشترك". وعند اندلاع المعارك مجدداً، كان كل واحد منهم يعود إلى "قواعده". لقد افتقد الناس إلى الصراحة، وضعف الحوار فيما بينهم وسادت المجاملة الكاذبة. كما ساد "التكاذب السياسي" بين زعماء الميليشيات الذين كانوا يعلنون عن رغبتهم في العيش المشترك والحوار ونبذ العنف، ويعقدون لأجل ذلك اجتماعات ولقاءات "حوار وطني" داخل البلاد

وخارجها، فيما الواقع ان كل واحد منهم كان يتربص بالآخر. إن اكبر دليل على التكاذب السياسي هو سقوط عشرات الاتفاقات لوقف اطلاق النار ومشاريع الوفاق الوطني.

ونتيجة لتدهور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والامنية، انتشر "التشبيح" والاحتيال وتزوير العملة والبطاقة الشخصية والخطف لقاء فدية وسرقة معاشات الموظفين من قبل بعض معتمدي القبض في دوائر الدولة، او ودائع المصارف من قبل الميليشيات المسلحة او بعض مديري تلك المؤسسات. وقد اضطر العديد من اصحاب المصارف والشركات والمحال إلى حماية انفسهم ومصالحهم بواسطة حراس خصوصيين. اما محلات الصيرفة والذهب، فكانت تضطر إلى إفراغ مؤسساتها مساءً من كل ثمين. كما سادت سرقة السيارات والمنازل والمحال على المكشوف. وكانت المنهوبات والمسروقات، ومنها الكتب والمخطوطات والموسوعات القيمة، تباع على الارصفة في الشوارع وعلى سطوح السيارات. وحتى كابلات التوتر العالي للكهرباء لم تسلم من السرقة. اما "مراجع" الهواتف الخاصة، فكان يتم الاستيلاء عليها لبيع المخابرات الخارجية بأسعار اقل من التسعيرة الرسمية. وقد اصبح تعطيل الخطوط الهاتفية من قبل بعض موظفي الهاتف ومن ثم اصلاحها، وسيلة للاستنزاق وفي معظم الحالات، وبسبب الاعطال في شبكات الهاتف بين علب المراجع والمنازل او المحال، ابتكرت طريقة الكابلات الهوائية. فاصبحت الشوارع والأزقة تتقاطعها كابلات الهاتف والكهرباء وهوائيات التلفزيون بشكل مخيف. وللاحتيال على نظام التقنين الكهربائي، عمد البعض إلى ربط كهرباء منازلهم بخط الكهرباء الذي لا يلحظه التقنين في احياء المسؤولين والنافذين. كما راج فتح "عيارات" الماء من قبل المواطنين، وتجارة البنزين والغاز في السوق السوداء.

وفي الوقت نفسه، انتشرت الرذيلة والفساد الخلقي وتراجعت الفطرة والقيم والنظام والمثاليات، حتى ان بعض دور السينما ومحال الفيديو على التوالي، كي تعوض خسائره، كانت تعتمد إلى عرض الافلام الاباحية وتأجيرها لجذب المشاهدين. وفي ضوء هذ الفلتان، انتشر التعدي على الاملاك العامة والخاصة. كما اصبحت مخالفات البناء والاعتداء على الاملاك البحرية احب شيء إلى قلوب المستثمرين، وكذلك مخالفة قانون البناء بفتح النوافذ وإقفال الشرفات بالنسبة لبقية اللبنانيين. وفي الوقت نفسه، تردت النظافة والالتزام بقواعد السير وراحة الجيران.

العلم "نور"

لقد اصاب الانهيار ايضا قطاع التعليم بكل مستوياته. ولم تقتصر الاضرار على الحجر فحسب، بل اصابت الجسم الطلابي والهيئة التعليمية ومناهج التعليم والثقافة بشكل عام، هذا فضلا عن الفرز الطائفي وفرض الميليشيات اردادتها على مؤسسات التعليم. كما اثرت الحرب على اخلاقيات الطلاب والتلاميذ فاتسموا بالعدوانية والعصبية، واقدام البعض منهم على التعرض للمعلمين والاساتذة، اهانة ام خطفا ام قتلًا.

وفي ضوء الاوضاع الامنية واحتلال المدارس من قبل المهجرين، جرت تعديلات جذرية واسباسية في برامج التعليم ودوام الدراسة، هذا بالاضافة إلى التعطيل القسري. وبسبب عجزها عن اجراء امتحانات رسمية في مناسبات عدة متكررة، اضطرت الدولة اللبنانية إلى الاعتراف بـ "إفادات الترشيح" لامتحانات الرسمية، مما رفع عدد حملة الشهادات الرسمية بفروعها المختلفة، ومكن العديد من الطلاب من الالتحاق بكليات الجامعة اللبنانية، التي تراجع مستواها العلمي وتأثرت

مباشرة بالحرب، هذا في الوقت الذي تراجع فيه مستوى الجامعات الخاصة، وإن بنسب اقل. كما كانت شهادات البكالوريا وحتى الجامعية تباع من قبل "الميليشيات" وبعض البيروقراطية الحكومية. كذلك هبط مستوى الرقابة في مؤسسات التعليم العام والخاص المشهود لها قبل الحرب، ونمت ظاهرة الغش في الامتحانات.

السلوك الميليشياوي

من نتائج الحرب، تعاضم نفوذ الميليشيات. وكما أشرنا سالفاً، فإن غياب الدولة عن الساحة الأمنية والسياسية أو تغييبها، أفسح في المجال أمام الميليشيات لأن تكون حالة اجتماعية مقبولة في المناطق والأحياء والأزقة. ولفرض أنفسهم على "الشارع" كان أفراد التنظيمات يقومون باستعراض "عضلاتهم" (=إرهاب الناس) وتضخيم ذاتهم من خلال حمل السلاح وعرض صور المعارك التي خاضوها، أو الترنج خلف "الدوشكا" المثبتة على "اللاندا". وفي إحدى المرات قال أحد أفراد الميليشيات: "ليس هناك شيء يعادل الجلوس خلف مدفع دوشكا، فأنا أشعر بأنني أمتلك العالم كله". وقال زميل له "أنا أشعر بالخوف وقت السلم، بينما... أشعر بالحياة وقت الحرب".

ولإرهاب السكان السالمين أو إخفاءً لشخصيتهم، لبس أفراد الميليشيات الأقمعة المخيفة، ووضع بعضهم صورة "الجمجمة والعظمتين" على صدره. ومنهم من حمل ألقاباً مرعبة كـ "أبو الجماجم" و "أبو الهول" و "أبو الغضب" و "أبو الليل" و "أبو الريح" كما حملت فرق ميليشياوية تسميات "فرقة التيوس" و "فرقة المجانين". وانتشرت على الجدران شعارات الميليشيات وطروحها ورموزها الوطنية والعربية. كما وظفت الآيات القرآنية والرموز الدينية في عملية التصارع السياسي. ولم تتردد الميليشيات عن التعرض للرموز الوطنية الراحلة وتمثيلها في الساحات العامة.

و ضد بعضها البعض، وضد السكان المسالمين أساساً، استخدمت الميليشيات المتناحرة كل أدوات القتل والاغتيال والتصفية على الهوية والسجل والتكثيف والتعذيب، والعبوات والسيارات المفخخة التي لم تستثن الجامعات ولا أسواق الخضار والأحياء التجارية. وكانت الميليشيات تترك بصماتها على صفحات الجثث، ولا تتورع عن رميها عند أكوام النفايات أو تحت الجسور وفي الساحات العامة. لقد امتلأت إعلانات الصحف اليومية بصور المفقودين أو المخطوفين. وفي بعض الأحيان، كان يحتفل بـ "النصر" على "العدو" بفتح زجاجات الشمبانيا أو بعزف الموسيقى. وفي معظم الحالات، كان يتم إذلال الناس بإجبارهم على تعبئة أكياس الرمل أو القيام بخدمات خاصة. ولكل هذه الأسباب الفئوية الطائفية، ظهرت دعوات تدعو إلى إلغاء الطائفية، وشطب المذهب عن بطاقة الهوية. كما عمدت بعض الأسر إلى إعطاء مواليدها أسماءً محايدة لا تعبر عن الانتماء الطائفي.

ومن مفارقات الحرب، ظهور "القضاء الميليشياوي". فكانت الميليشيات تصدر أحكاماً بالسجن أو بالإعدام على متهمين بـ: "الخيانة" أو ما شابه ذلك، وتنفذها. وطبقاً لهذا المنطق، أصبح من السهل على المرء أن ينال حقه بيده (=مسدسه)، أو أن ينتقم من شريكه أو جاره أو خصمه. وذكر شهود عيان، إن الميليشيات ما كانت تتورع عن تصفية خصومها المصابين داخل المستشفيات. كما ساد خطف الأجانب والطائرات الأجنبية لأسباب سياسية، والأفراد اللبنانيين بهدف الحصول على فدية، واتسعت موجة الإثراء غير المشروع وبيع التحف الأثرية اللبنانية إلى خارج

البلاد. وبلغت الجراءة (= قلة الأخلاق) ببعض المؤسسات أو المسؤولين عنها إلى بيع المساعدات التي كانت تقدمها الهيئات الدولية إلى لبنان، دون أي رادع من ضمير.

خلال سنوات الحرب، تحول زعماء الميليشيات والأحزاب من قادة سياسيين وعسكريين إلى شريحة اجتماعية جديدة عبارة عن رجال أعمال كبار يشكلون "هولدينغ" ميليشياوي - طوائفي يعيش على تغيب الدولة ومن خلال الاستيلاء على المداخل والأرباح والريوع والاستحواذ على الأنشطة الاقتصادية تتبعه مؤسسات للمالية والمحاسبة والتدقيق. وعلى الرغم الصراعات فيما بينها، إلا أن مصالح الميليشيات الاقتصادية كانت تتوافق في كثير من الأحيان. فعلى سبيل المثال، قامت إحدى الميليشيات في المنطقة الغربية بتحصيل شك بدون رصيد من تاجر في منطقة نفوذها على حاجز الكفاءات لمصلحة حاجز القوات اللبنانية. ومن جراء السرقات والمصادرات والسوق السوداء وتصدير السلع المدعومة من قبل الدولة وحماية نوادي القمار والبنغو وشقق الدعارة وتجارة المخدرات والحشيشة، تمكن زعماء الميليشيات وأعاونهم من تحقيق ثروات قدرت بمليارات الدولارات. لقد كان تأثير رواج تجارة المخدرات مدمراً على الناشئة، إذ بلغ معدل الذين كانوا يتعاطونها الشبان نسبة 19,6%. وقد اعترف أحد أفراد الميليشيات المراهقين، بأنهم استخدموا أنواعاً مختلفة من المخدرات لتخدير إحساسهم بأهوال الحرب. وبفضل الميليشيات، تحول باطن الأرض اللبنانية إلى مستوعب للنفايات الدولية السامة.

هذه باختصار أهم الظواهر الاجتماعية للحرب الأهلية التي فجرت بتناقضاتها لبنان من الداخل وزعزعت، وأثرت بعمق على المعرفة وسلوكيات المواطنين، وغيرت من أنماط عيشتهم. إنها صفحات مليئة بالمآسي والآلام، لكنها لم تخل أبداً من عقد الأمل على فجر جديد. إن لبنان يستحق الحياة، هذا إذا ما عرف بنوه كيف يحموه بأرواحهم وقلوبهم وأجسادهم، ويصونوه من مؤامراتهم وأنانيتهم. فهل تطل الألفية الثالثة ويكون لبنان قد تعافى تماماً من تراكمات الماضي وترسباته.

المراجع

- استطلاعات قام بها المؤلف لعينات من المواطنين الذين عايشوا الحرب اللبنانية.
- الصحف اليومية/ مجلة الاقتصاد والأعمال.
- أنطوان خوري، الحرب في لبنان 1959-1979، ثمانية أجزاء، بيروت 1981-1987.
- "الأزمة اللبنانية. الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها منتدى الفكر العربي في عمّان، عمّان 1988.
- سليم نصر، الحرب، "الشبكات المدنية وحركات السكان في بيروت الكبرى"، في: **الواقع** 5- (1983)6، ص 317_332.
- "السياسيات السكانية في لبنان". ملخص أبحاث ومناقشات المؤتمر الوطني الثاني للسياسات السكانية في لبنان، بيروت 1_3 نيسان 1982.
- فاطمة بدوي، الحرب، المجتمع والدولة، الحرب الأهلية وتغيير البنى الاجتماعية والعقلية في لبنان، بيروت 1994.